مدخل . . .

أفاقت الأمة العربية ، بعد إغفاءة طويلة ، غير هنيئة ، تخللتها أحلام مرهقة قاسية ، لون الدم ، غزارة الدمع ، فألفت نفسها خائرة ، شديدة الخور ، قاصرة ، بعيدة القصر ، مكبلة بقيود ثقيلة من عواطف دينية جامدة وتقاليد وعادات سلوكية ملتوية ، خلقها مستعمر بغيض أو مأجور مهدم ، أو جاهل غر ، وهي كلها لاتنسجم وروح العصر ، واغراض الحضارة الجديدة ، ومتطلبات الحياة الحرة الكريمة .

ولا غرابة ، إن كان نتاج آل عثمان ، ركاماً من آثام وشرور وتدهور وانحلال ، فهم لم يمثلوا في تاريخهم، المتراجع سوى دور الفاتح المستبد والظالم الطاغية . ونحن نشك أن تكون الانسانية قد أفادت من السلطنة الكبرى غير المذابح والمشانق والدموع ! .

أفاقت الامة العربية الغافية ، للحياة ، بعد أن نفضت عنها ظلال الترك ، وليس لها من مقومات الحياة غير لغة لايدركها الفناء ، وتراث لايبليه الدهر ، ورسالة أجداد كرام ، عاهد الابناء أنفسهم على إدائها ونشرها ، فأنزلوها منهم منزلة التقديس ، وما ذلك وأيم الحق ، بالشيء اليسير .

أفاقت الامة العربية فأذهلها أن ألفت الغرب المتأخر ، الذي خلفته يوم خلفت الاندلس ، طفلاً غريراً قد اكتمل رجلاً قوياً ، فنما فكره

وازداد اختراعه واكتشافه ، وبلغ من السيطرة على الطبيعة وتسخيرها له شأواً بعيداً ، بل راعها ان وجدته يغزوها حاملاً سلاحه بيمينه ، وسلمه بيساره، يدخلها محاربا وتاجراً ، فهو يبغي ان ينزل نفسه منها منزلة السيد والمعلم. وصحت الامة العربية أيضاً من هذا الروع، وذاك الذهول ، وتخطت الحيرة والدهشة الى التصميم والتنفيـذ، فنهضت تكافح الاستعمار ، وتدفع التحكم الغربي دفعاً عنيداً، لاهوادة فيه ولا لين، مضحية بالدم والمال لنيل الحرية واستكمال السيادة . ولكنها لما تزل في المطلع ، بيد أن ثمة انتصارات باهرة حرية بان تسجل فسوريا ولبنان ، قد تحررا تحرراً كاملاً من الاستعمار المقيت ، ومازالت بقية الاقطار العربية تجهد ساعية لانتزاع مايجب لها من سيادة وحرية .

واليوم لم يبق اجلٌ ولا انبل ، من الواجب المفروض على شباب الامة : فنحن نشيع عهداً ذاهباً غير مأسوف عليه، ونشهد انبثاق عهد مستجد لايأسف علينا ان لم نكن له . فجدير بنا وحالنا هذه ان نعمد الى واقعنا فنتفحصه بفهم ونزاهة ، لنرسم على أساس هذا الفحص مثلاً أعلى ، نسعى الى جعله واقعاً لنا .

أما الرضى بواقعنا اليوم ، فانما هو قناعة باليسير من الامر ، وأما الدعوة الى النكسة ، فانما هي دعوة صريحة الى الانحلال والفناء ، وأما التطور والتبدل فسنة تشمل الكون بأسره ، وقاعدة تستوي في الخضوع لها أحداث الطبيعة والمجتمع ، ويستطاع دون غلو أو مجازفة التأكيد أن الحياة نفسها حركة ونمو واتساع . . .

حري بنا أن نعمل النظر في مجموعة القيم المعنوية والاجتماعية التي تنظم اليوم حياة المجتمع العربي ، والتي تضطرب فوق أسس من الاحداث المادية والتاريخية ، على هذه القيم لم تعد تنسجم مع ما صرنا اليه ، أو أنها اصبحت غير جديرة بأن توصلنا الى مانطمع فيه . وعلنا والحال هذه ، نسعى الى تبديل هذه القيم وتطويرها ـ ان صح التعبير ـ وجعلها منسجمة وحال العصر وترقي الامم .

ان لاوضاعنا الاجتماعية ـ كما لكل كائن حي ، وكما لاوضاع سائر المجتمعات البشرية ـ مولداً ونشوءاً ولابد وأن يكون لها نهاية وفناءً ، وما دامت هذه الاوضاع الاجتماعية ، غير متلائمة مع تصوراتنا عن المجتمع الأمثل ، هذه التصورات التي خلقها فينا تبدل واقعنا المادي والفكري ، وانتقالنا من الخضوع الى السيادة ، فليس أوجب من وضع حد لهذه الاوضاع ، وخلق اخرى مستجدة تشبه بشكل ما تلك التي نقلت الامم من دركات الانحلال والتدهور الى درجات التفوق والسيطرة . والاعراف والعادات والتقاليد ، التي ليست سوى صور سلوكية ، يتبعها الفرد ازاء نفسه واسرته ، وابناء وطنه ، تتأثر الى حد بعيد ، بعوامل طبيعية واقتصادية ودينية وسياسية ، ومادامت هذه العوامل مستمرة التحول والتبدل ، فلمَ نريق على عاداتنا وتقاليدنا وأعرافنا صبغة الجمود ، ولمَ هذا التكلف المصطنع ووسمها بسمة الخلود والاطلاق ! ؟

انا نؤمن بوجود مباديء عامة يتطور على ضوئها البشر ويحققون انسانيتهم بالعمل وفقاً لها. ذلك أننا نؤمن بالفكر العلمي الذي يقوى على استيعاب حركة التطور المستمرة، وعلى تفهم اتجاهها وقوتها، ونعتبر أيضاً، أن القول بأن المجتمع الانساني يعيش وفقاً لمباديء قبلية مرسومة، انكار للعلم، وجحود قاد الامة العربية في يوم، الى الاستكانة ويقودها اليها، ان هي لم تفقه عزوفا عنه. قد يفهم من كلامنا أن التاريخ يسير وفق قوانين لاتتبدل، ويتطور لايقف عن التطور غير عابيء باراء الناس وافكارهم وعواطفهم. أجل بل أكثر من هـذا، فاننا نعتقد أن تطور الظاهرات الاجتماعية، له صلة وثيقة بتطور أدوات الانتاج ووسائل المعيشة.

ونخشى بعد ذلك أن يظن، أننا لانقيم وزناً للبحث والتفكير والحقيقة أن للفكر أثراً كبيراً في سير التاريخ، بل هو دافع قوي للتطور وموجه عظيم للاحداث الاجتماعية، شريطة أن يستند اليها ويعيها ويسايرها. بل لانقف عند هذا الحد من الاعتراف باثر الفكر، ولكننا نذهب الى انه ضرورة جدية للتقدم وأداة فعالة للهدم والبناء ووسيلة بارعة لاظهار التناقضات الهامة في النظم الاجتماعية، وبالتالي فهو يساعد على تبديل تلك النظم تبعاً للضرورات الناجمة. وهكذا يصبح الاستقراء والاستنتاج والمحاكمة ضرورة قصوى لتغيير الواقع وأداة طيبة لابداع مثل عليا سامية، ليست سوى وقائع وأحداث اجتماعية تنسجم مع التطور المادي للتاريخ.

ولانظن ، أننا اذا ظفرنا بفكرة صحيحة نكون قد بذلنا جهداً مضاعاً لان الفكرة وان كانت في تكونهـا ونشوئها نتيجة أوضاع مادية واجتماعية وفكريـة ، ووليدة تخيل واقعي ، لاتخيل محض ، تصبح بعد ان تنمو وتتسق مبدأ قوياً وعقيدة راسخـة ، وقوة تتسع وتنتشر ، لتغمر آماداً من الزمان وارجاءً من المكان ، توجه تفكير البشر ، وتؤثر على واقعهم المادي لتخلق واقعاً آخر مستجداً ينسجم معها وينطبق عليها . وهذا الواقع الجديد ليس جامدا أصلا ولا يتصف بالاطلاق والاستمرار ، اذ لاتلبث الواقعات الاقتصادية الدائمة التحول ، ان تخلق تناقضات خطيرة في المجتمع ، ويحصل تفاوت بعيد بين الوقائع المادية ، والقيم الاجتماعية والتشريعية السائدة ، فيكون منه دافـع لنشوء مبادىء وافـكار ، تهدف تحقيق الانسجام والتوافق بين الاوضاع الماديـة المستجدة ، وأوضاع اجتماعية وتشريعية تلائمها وتنطبق عليها .فالمادة تؤثر في الفكر ، والفكر يعمل في المادة ، وهكذا دواليك .

وليس هنالك من ينكر تأثير المبادىء والنظريات في الانقلابات التاريخية وعملها في الثورات الاجتماعية الكبرى . انما هذه المبادىء والنظريات لم تكن لتهز الجماهير وتقلب الاوضاع ، إلا لكونهـا وليدة الضرورات المادية والواقعات الاقتصادية والاجتماعية . فحري بنا ان نعيد النظر في قيمنا المعنوية السائدة ، ووضع المسألة على بساط البحث ليدل على أن ثمة حاجة وضرورة واقعيتين تدعوان الى بحثها : انها في حاجة الى حل .

مشكلة المرأة

ومشكلة المرأة هي أجل مشاكلنا الاجتماعية شأناً ، وأشدها خطورة ، فالمرأة صنف الامة ، نصفها المنشىء الباني : منشىء النصف الآخر ، وباني مجده وسعادته ؛ كذا نقول ، المرأة هي الامة . وهذه الحقيقة تجعلنا نقدر دور المرأة في حياة الدول وتأثيرها في حاضرها ومستقبلها ، ونقتنع بان قضيتها ينبغي أن تكون موضع دراسة وعناية، وبحث واهتمام ، خاصة في هذه الظروف الانشائية القائمة في البلدان العربية عامة ، وفي سوريا ولبنان على وجه أخص .

وليس اسهل على من يلم بتاريخ الشعوب ، ولا أيسر على من يطلع على تطور الحضارات ، من مشاهدة ان ثمة علاقة كبرى بين انحطاط وضع المرأة الاجتماعي والحقوقي في شعب من الشعوب وبين تأخر هذا الشعب في ميدان الرقي ، وتخلفه عن قافلة الشعوب التي المرأة فيها تتمتع بمركز أسمى ووضع أفضل ؛ والمشاهدات نفسها تظهر ان علاقة أيضا لاتنكر ، بين تأخر الامة وتخلفها في مضمار الحضارة ، وبين عبودية المرأة وانحطاطها . وهكذا فكثيراً ما تختلط المقدمات بالنتائج في الحياة الاجتماعية ، المعقدة العناصر المتعددة العوامل المتنوعة المظاهر ، فيكون السبب نتيجة والنتيجة سبباً .

والباحث عن ظواهر الاشياء بطريقة الملاحظات والمقارنات يمكن له الوصول الى المقاييس الصحيحة التي هي وليدة تلك الوسائل . ومن أثبت المقاييس ، وأحجاها ، الدالة على المدى الحضاري للامة بشهادة

رجال الفكر ، انما هو مركز المرأة الاجتماعي : فحيث تكون مستضعفة مهضومة الحقوق ، يكون الجهل والتأخر ، وحيث تكون ذات أهلية وكفاءة، يكون التقدم والازدهار . هذا ما اثبتته تجارب الماضي وأحداث الحاضر . والمقياس الصحيح ، كدنا نقول القانون ، وسيلة واعية ، للفهم والتمييز والتنظيم ، عناصر البناء في كل مدى .

نحب أن نشير بادىء ذي بدء ، الى أنه ليس لفرد أياً كان أن يقرر مساواة المرأة بالرجل واشتراكها معه في بناء الحياة العامة ، كما أنه ليس للرجال ، ولا للنساء أيضاً ، أن يجيبوا بنعم اولا . . . انما هو التاريخ الذي يجيب ، وسواء أكان جوابه سلباً أم إيجاباً فحكمه قاطع لا يرد ، اذ لا فائدة من الثورة على الضرورة . وللباحث ان يستقرىء احداثه ويلاحظ تطوره ويحكم آنئذ ، لا حسب أهوائه واحلامه ، بل وفقاً للوقائع التاريخية ، والضرورات والاحداث الاجتماعية .

الشرق والغرب

نجد لزاماً علينا قبل الدخول في الموضوع ، أن نلفت النظر الى زعم من يزعمون ان هنالك حضارتان لا تلتقيان أصلاً ، أو لا تلتقيان الا قليلاً : حضارة غرب ، وحضارة شرق. ويلحون على ذكر الخصائص والصفات المادية المميزة للاولى ، والخصائص والصفات الروحية التي تمتاز بها الثانية . وقد عبر عن هذا الرأي الشاعر الانكليزي كبلينغ بقوله : «الشرق شرق ، والغرب غرب ، ولن يلتقي التوأمان» . . . .

لعل هذه الفكرة هي وليـدة خرافة الدم واسطورة تفوق جنس على جنس ، وشعب على شعب، وغرب على شرق . فالفروق التي تبدو اليوم بين الناس ، مرجعها على الغالب الى طبيعة الظروف التي اتيحت لهم ، من تربية وا كتساب واقتصاد ، فليس هناك سلالات ممتازة ، وإنما هناك أفراد يوصفون بالامتياز في كل الجماعات. ومبدأ الترقي الذي خضع له الانسان ، منذ طوره البدائي حتى طوره الحديث ، مبدأ لايرقى إليه الشك ، لتوفر الادلة الكثيرة على صحته الثابتة باليقينين العلمي والتاريخي . بيد أن صورة التطور لم تعد في نظر العلماء كما رسمها داروين ، بشكل خط مستقيم ، تتدرج فيه الأحياء ، فتجد القرد في مبتداه ، والانسان الابيض في منتهـاه. وهذه هي الصورة التي أوحت الى فلاسفة الجرمان ، وأدبائهم ومؤرخيهم فكرة انحطـاط بعض السلالات وتفوق بعضها الآخر ، وبالتـالي ، أهلية الأولى للعبودية ، وكفاءة الثانية للسيادة ، والتزام المنحطين بالخضوع ، والمتفوقين بالحكم . ان هذا الوهم الذي كان من جملة بواعث مجزرة لم تعرف الارض لها مثيلا ، لم يعد له مع الاسف نصيب من الصحة . والعلماء اليوم ، يذهبون الى أن الانسان والقرد تحدرا جميعاً من صاب سلف واحد وان جنين البشر ليقص علينا لدى كل الاقوام ، قصة التطور الصحيح .

هناك اختلاف مازال بعض العلماء ، يلحون على التمسك به ، وهو نسبة وزن المخ الى وزن الجسم بأجمعه ، على توهم علاقة بين وزن المخ وقوة التفكير . غير أن ثمـة دلائل تنهض على بطلان

هذا الزعم ، اذ أن مخ الاسكيمو هو المجلي في هذا المضمار ، كما ان ابنــاء الشمس الصفر يتفوقون على الآريين البيض في هذا المضمار ذاته . إننا لانعتقد بتفوق شعب على شعب ، او غرب على شرق ، فمنذ الف عام فقط ، نستطيع التأكيد بان غربهم هذا كان شرقنا اليوم ، وشرقنا كان غربهم وزيادة ! .

ولعله لم يعد خافياً على أحد ، أن الحضارة اليونانية لم تكن الا وليدة الحضارة المصرية والهندية وحضارات سائر الامم التي استقام لها السلطان على شواطئ الابيض المتوسط . وكذلـك فالحضارة العربية قد أفادت من اليونانية والفارسية والهندية . والغرب نفسه استعار لتشييد بناء حضارته القائمة ، حضارات الامم الشرقية وعلومها واختراعاتها ، فهي اليوم ليست ملكا له وانما هي تراث الانسانية باجمعها : لكل أمة حجر في أساسها ولبنة في جدارها .

ويظهر أن من سنن الطبيعة الا ينشأ شيء جديد دون تزاوج شيئين ، وفعلهما في بعضهما . ان هذا المبدأ يشمل النبات والاحياء من الحيوان والانسان . ولـكنه ، كما يبدو ، ينظم المجتمع الانساني ايضاً ؛ فلا تبزغ حضارة ولايقوم عمران ، ولا تشع عبقريات ، الا بعد تلاقح المدنيات السابقة وتأثر الشعوب بعضها ببعض .

لقد كان للظروف التاريخية أثر بعيد في تراجع الشرق وانطلاق الغرب . فاستنام الاول الى الجمود والتسليم ، والقناعة بالواقع ، والايمان بالغيب . وانطلق الثاني الى المعرفة والعمل ، مؤمناً بالمادة كعنصر

أساسي في الحياة ، وبالفكر كقوة قادرة للسيطرة على الطبيعة . عاش الشرق بقلبه وخياله فألف عالم الشرق ، وعاش الغرب بفكره وحسه فألف عالم الغرب ؛ وهكذا أصبح لكل منهما صفات وخصائص تميزه دون سواه .

بيد أن هذه الفروق ليست طبيعية ازلية ، ولا ثابتة خالدة . وانما هي من نسج الزمن وصنع التاريخ . وليس الفرق بين الشرق والغرب فرق نوع أو أزل ، وانما هو فرق درجة وزمن . واذن فلا مبرر لهذه الضجة المصطنعة التي تستهدف فصل الشرق عن المدنية الحديثة ، ولا مبرر ايضاً ، لهذه الدعاوي التي تتجاوب اصداؤهـا في الشرق والغرب ، فيتطوع وعاظنا لنشرها بعد تصديقها ، واعلانهـا بعد تأكيدها . انها حكاية الاستعمار الذي يقوم على التنافس الاقتصادي والتزاحم الصناعي والتجاري . فقد شاء هذا الاستعمار أن يجعل من الشرق منجماً وسوقاً ، وميداناً للعراك الحربي . وهو ، لهذا ، يخشى تنبه الشعوب الشرقية ويحذر يقظتها ، فيسعى جاهداً لخنق الحريـة المتوثبة ، وابادة الفكر المتفتح . فكأن الغرب بحاجة أبداً الى مسألة شرقية ، يخلقها اذا لم يجدها ويثيرها اذا سكنت ، وهو يستغلهـا دوماً في تمكين نفوذه ، وتثبيت سلطانه ، وكنز الذهب وجمع الرزق .

كل هذا ليس غريباً ، فنظام الاستعمار القائم على الاستثمار ، من مقوماته أن يندفع الى هذه الدعاوات اندفاعاً ، وإنما الغريب أن ينخدع أبناء الشرق بادعاءآت الغرب فيعتقدون من أنفسهم القصر

والقصور، ويشمرون، وكأنهم من طبيعة تختلف عن طبيعة أبناء الغرب أو على الاقل، يتوهمون أن تاريخهم ونقاليدهم ودينهم، تأبى عليهم ان يلتمسوا من الغرب علاجاً لادوائهم الاجتماعية!.. لقد قام وعاظنا يخلقون مسألة غربية، تعنى بالبحث عما يحسن، وعما لايحسن اقتباسه عن الغرب، وذهب بعضهم الى حد الشك بصلاح الاقتباس ونفعه. غير اننا لانظن أن انخداعهم بترهات الغرب، هو الذي ساقهم الى هذا الضرب من التفكير الملتوي، بل إن ثمة نفوذا، يخشون ضياعه، ومصلحة يحذرون فقدانها. ان مصير هؤلاء: سلطانهم وقوتهم، يتصل أوثق الاتصال بمصير الجهل والفقر والتأخر في شرقنا العربي.

غير أن التبشير بالرجعة عقيم، ولا يجب أن يكون انا من ذاك التراث الضخم الا مايصلح لنا زاداً في سفرنا الجاهد، ولعل لروعة الذكرى، واشراقة الحياة العربية الاولى، أثراً بعيداً في بعث المواهب وشحذ الملكات. ولا ضير علينا بالاقتباس، بعدما علمنا من تلاقح المدنيات واتصال الحضارات، فنحن بسياق التطور الجارف مضطرون الى اتباع بعض أساليب الغرب. بيد اننا لاندعو الى التقليد الاعمى والاقتباس المشوه، بل الى كل ماينسجم مع مصلحتنا وخيرنا وسعادتنا... لما فرغ «سولون» القانوني الآثيني الكبير من وضع قوانين اثينا سألوه: أهذه هي خيرة القوانين؟ فأجاب: أجل هذه هي خيرة الانظمة لأثينا!.

وعن هذا، فليست قوة الانظمة، منوطة بقربها أو بعدها عن

التراث الديني ، ولا باقتباسها عن الغرب او ابداعها في الشرق ، كما أنها لاتقاس بطلاوة المادة وفخامة العبارة وجزالة الاسلوب ، انما هي منوطة ، قبل كل شيء ، وفوق كل اعتبار بملاءمتها لظروف المكان والزمان ، وانسجامها مع مصلحة الامم والشعوب .

هذه دعوتنا ، لالبس فيها ولا غموض : محاربة الغرب بمادية الغرب بالمعرفة الواعية ، والعلم الغزير ، والتنظيم المحكم ، والقوة المادية ، والمؤسسات الاجتماعية السليمة .

انما سقنا هذه المقدمة ، لئلا تصك آذاننا تلك المعزوفة البغيضة: ان هذا يصح في الغرب ، ولا يصح في الشرق كأنهم من سكان غير هذا الكوكب الذي نعيش عليه . لا ، اننا سنقتفي إثر الحقيقة والحق ، لاغاية لنا الا انتقاء افضل القواعد والمبادئ التي تكفل لنا التقدم والخير .

وزهونا بتقاليدنا الموروثة ، وصفاتنا الخلقي القديم، يجب الايكون عنصراً أصيلاً في القضية ولا سبباً باعثاً للخيلاء والغفلة عما يجري لدى امم الارض . كما أن اعجابنا بالاسلام السمح الذي كان ثورة واعية طوحت بأوثان الجاهلية وفتحت آفاقاً للفضيلة والخير لاينبغي له أن يكون سداً يحد من تطور الامة وامتداد ظلال المعرفة . ان العالم في تبدل مستمر ، وهو في ذلك يخضع لسنة النشوء والارتقاء . فليس غريباً إن تطلب عصرنا من التنظيمات في الحاضر ما كان بغنى عنه في الماضي . اننا مضطرون لاحداث مؤسسات لم يعرفها اجدادنا

والايمان بافكار لم يؤمنوا بها ولم يقتنعوا بصحتها ، ذلك اننا مضطرون لمسايرة التاريخ والسير أمامه ، لا الزحف خلفه أو الشد منه الى وراء .

منهج البحث

اننا وقد اقدمنا على بحث قضية المرأة ومشكلة مساواتها مع الرجل ودخولها الحياة العامة ، نشير الى اننا وان رجعنا في أحكام أكثر القضايا الى الاسلام ، فسنبقى غير مقيدين بموقفه منها ، والا كان ذلك منا ارهاقاً للدين الحنيف الذي مضى على ولادته اربعة عشر قرنا .

ونرى لزاماً علينا ان نجري على طريقة تقينا العثار في هذه الدراسة الاجتماعية المعقدة . ولذا نرى أنه لابد من انتهاج طريقة البحث العلمي القائمة على استقراء الحوادث ، وتقصي العلاقات الكائنة بينها ، ثم استنباط القوانين الناظمة لها . وهذه هي طريقة ابن خلدون الذي أراد « أن يبحث الاجتماع الانساني وأحوال العمران بطريقة برهانية » . وهي نفسها الطريقة التي سار عليها بعد تحقق نجاحها في العلوم الطبيعية، مونتسكيو وسميث وكونت وماركس ، وهم أكابر علماء الاجتماع في العصور الحديثة .

ولا ريب ان هذه الطريقة تكتنفها صعوبات جمة نظراً لتعقد

الموضوعات الاجتماعية ، وتشابكها، وعلاقاتها بعواطف البشر وعقائدهم ومصالحهم ، مما يجعل البحث عسيراً شاقاً ، غير أنه لامناص من سلوك هذه الطريقة، لانها وحدها، هي التي تؤدي الى المعرفة الاكيدة عن احوال المجتمع وتطوراته ، وبالتالي الى سن أحسن القوانين الناظمة لعلاقات الافراد بعضهم ببعض . هذا، وسنسعى لعرض الظاهرات الاجتماعية ضمن اطارها التاريخي لان هذه الحوادث لايمكن تجريدها عن البيئة والزمان اللذين تحصل فيهما ، وتتم ضمن دائرتيهما ،لاننا لو جردنا حادثاً ما لشوهناه ، بعرضه بصورة صنمية ، بعيداً عن واقعه وطبيعته .

هذا ، مع ملاحظتنا ، ان ليس في التاريخ حادثات عفوية ، لم تفرضها الضرورة وتحتمها وقائع الحياة ، ولا حادثات يمكن اعتبارها شاذة أو سخيفة فنقف منها موقف خشوع ورهبة ، أو نتخذ منها موضوع هزء وسخرية . وان خطر لنا ذلك نكون قد ابتعدنا كل البعد، عن الفهم الواعي الصحيح، القائم على دراسة العوامل والاسباب وربط النتائج بالمقدمات، لكل حادث اجتماعي وواقعة تاريخية .

ان ما كان ، فقد كان بالضرورة، نتيجة لاسباب معينة ، ودوافع وضعية محددة ، لم تفرضها ارادة عليا تتصرف بملء مشيئتها بمقدرات البشر . وكل اعتقاد بقوة غريبة ، تتصرف بالاحداث الانسانية حسب رغبتها ، ومالرغبتها حد ، هو اعتقاد ساذج يخالف الروح العلمية التي يجب أن تنظم الدراسات الاجتماعية .

ومهمة الفكر في مجتمعنا اليوم يجب أن تهدف التقريب بين

الجنسين وهـدم تلك الفوارق المصطنعة القائمة ، اما بسبب توجيه سلوكي منحرف ، أو عواطف وأهواء موروثة ، او ظروف حياة اجتماعية مرهقة .

ومشكلة المرأة من أعقد المشاكل الاجتماعية الناشئة ، لان منطق التطور وظروف حياة المجتمع ، وفكرة العدالة العامة تريدها على النهوض والانبعاث ؛ ومجموعة الاعراف والعواطف والاعتقادات تريدها على الركود والإنزواء . وتنهض في زحمة المعركة ، دعوات تبذل للإصلاح تبقى غير جديرة بالعناية والالتفات ، لانها تقوم في الغالب ، على التبشير بالخير والعدل والمساواة ، دونما نظر الى طبيعة الحوادث ، واستناد الى أسس واعية من البحث العلمي الصحيح .

بيد ان المشكلة يجب أن تبدو أقل تعقيداً وادعى للتفاؤل ، كما يجب أن يبدو غيرها من القضايا الاجتماعية والسياسيه المعروضة ، اذا هي عولجت على ضوء البحث العلمي الصحيح ، في مجال المصلحة القومية الكبرى ، ومن خلال متطلبات ظروف حياتنا العامة .